المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: موقف البلاط الملكي العراقي من نشاط الاحزاب السياسية 1921 – 1939
اسم الكاتب: م. قيس جواد علي الغريري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1909
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 18:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف البلاط الملكي العراقي من نشاط الاحزاب السياسية ١٩٣١-١٩٣٩

المدرس
قيس جواد علي الغريري
مركز دراسات الكوفة

-موقف البلاط الملكي من الأحزاب السياسية في عهد الملك فيصل الأول: بعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق في ٢٣آب ١٩٢١، أدرك الملك ضرورة إيجاد تنظيم إداري يسهم في تنظيم المهام المتعلقة بالملك وعلاقاته المختلفة بالدولة والشعب. فأستحدث البلاط الملكي والذي تألف من أربع دوائر هي:

أ. الديوان الملكي.
ب. الأمناء والتشريفات.
ج. المرافقون والحرس.
د. الخزينة الخاصة.

وتعد مؤسسة الديوان الملكي من أهم دوائر البلاط الملكي، فهي المسؤولة عن أغلب شؤون البلاط، وتعتبر المرجع الرئيسي للشؤون الرسمية بين الملك والحكومة، ويدير شؤون الديوان الملكي عدد من الموظفين على رأسهم رئيس الديوان الملكي، الذي يقوم في الوقت نفسه بمهام سكرتير الملك الخاص ويقوم بعرض القضايا والمخابرات الرسمية إلى الملك وهو الواسطة لتبليغ الأوامر الملكية أيضا[1].

ويعد منصب رئيس الديوان الملكي، أحد المناصب المهمة في الدولة العراقية-آنذاك-حتى صار أشغال هذا المنصب مصدرا للتنافس بين السياسيين العراقيين، لأن لرئيس هذه المؤسسة نفوذ وسلطة توازي ما يتمتع به رئيس الوزراء ووزير الداخلية من قوة، فضلا عن إن الذي يشغله يكون على اتصال دائم بالملك مما يؤثر فيه تأثيرا شديدا على حد قول ساطع الحصري. ويتمتع رئيس الديوان الملكي بصلاحيات كبيرة للبت في كثير من القضايا المعروضة على الملك كطلب التعيين والاسترحامات وحسم

[1] د. ك. و، البلاط الملكي، د/٤، ١٦٥-٣١١، المطبوعات وثيقة رقم(٨٦).

قضايا النزاع حول الأراضي. لذلك صار الديوان الملكي ملجأ للكثيرين، إذ عن طريقه يمكن تحقيق ما يعجز عن تحقيقه الوزراء بما في ذلك رئيسهم في بعض الأحيان، وهذا ما دفع البريطانيين إلى وصف هذا المنصب بأنه"الأكثر نفوذا والأقل شهرة" وعد ساطع الحصري رستم حيدر أحسن من تبوأ هذه المؤسسة بسبب سعة ثقافته عمق تفكيره وبعده عن حب الظهور تجرده عن كل أنواع شهوة الحكم[٢].

ومن المهم أن نشير أن رستم حيدر مكث في رئاسة الديوان الملكي مدة سبع سنوات خلال عهد الملك فيصل، كان خلالها كاتم أسراره وأقرب مستشاريه وقد وضع رستم حيدر أطر العمل في هذه المؤسسة بالشكل الذي يكون لها تأثير في الحياة السياسية للدولة العراقية، وتنفيذ سياسة الملك فيصل تجاه مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية[٣].

ومهما يكن من أمر هذه المؤسسة، فأنها وقفت أول الأمر. بعد تتويج الملك فيصل. موقفا متشددا من قيام الأحزاب السياسية خشية أن تؤول الحالة إلى ما كانت عليه الأحزاب السياسية في سوريا ذات الخطط المتضاربة والمقاصد المختلفة. ولكن الوطنيين العراقيين ظلوا يراجعون ويلحون لإنشاء حزب سياسي، إلى أن أصدرت وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية في ٢تموز ١٩٢٢ قانون الجمعيات، وسمحت بتأليف حزبين أحدهما هو الحزب الوطني العراقي وسمي الثاني حزب النهضة العراقية[٤].

جاء إجازة الأحزاب السياسية في ظروف صعبة، كانت خلالها الحركة الوطنية في العراق تغلي للتخلص من نير الانتداب البريطاني. في وقت كان الملك فيصل أكثر تحفظا وحذرا في علاقاته مع الوطنيين خاصة بعد النهاية المأساوية لنظامه في سوريا، ولكنه لم يقطع صلته بالحركة الوطنية، بل كان يشجعها من وراء الستار ويستمع إلى رأي زعمائها ويفتح أبواب بلاطه في وجهها لكي يستخدمهم ورقة ضاغطة ضد البريطانيين وقت الحاجة.

ومن جانبهم كان البريطانيون يمارسون ضغطهم وتأثيرهم على الملك. إذ ظهر اول ضغط عليه، حين طلب تشرشل وزير المستعمرات البريطاني من المندوب السامي البريطاني أن يضمن عدم تدخل الملك بتعيين الموظفين في أية دائرة من دوائر الحكومة بما في ذلك رئيس بلاطه وسكرتيرته الخاص. وعد الملك هذا المقترح

---

(٢) قيس جواد الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩، ص٨١.

(٣) غازي دحام المرسومي، البلاط الملكي في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٣٢.

(٤) للتفاصيل عن منهاج الحزبين راجع: فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق، بغداد، ١٩٨٧، ص ص٦٠-٧٢.

انعكاسا ليس فقط لعدم ثقة الحكومة البريطانية به، بل ولتقييد حركته واتصالاته، لذلك هدد بالاعتزال إذا كانت هذه الثقة غير متوفرة وطالب أن يكون مستقلا بالمسائل الشخصية[٥].

ومن هذا المنطلق وضع الملك في بلاطه رجال يثق بهم جدا ليتصرفوا كما هو يريد فعلا، وأن لم يظهر ذلك عليه، كما لم يتواجد في بلاطه المستشارون البريطانيون ليمارسوا ضغوطهم عليه، وجاء الضغط البريطاني الأخر على الملك فيصل في موضوع البت بالمعاهدة العراقية- البريطانية الأولى، والتي لقيت معارضة شديدة من جانب حزبي النهضة والوطني، وبدعم وتشجيع من البلاط الملكي لنيل معاهدة بشروط مرضية مع بريطانيا وأيضا لتأزيم الموقف على وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية، التي فرضت على البلاط فرضا وبدعم وإسناد من دار الاعتماد البريطاني، بينما ظهر الملك وكأنه أتخذ موقفا وسيطا في النزاع لا طرفا فيه. ألأمر الذي دفع الوزارة إلى الاستقالة فقبلها الملك على الفور، إلا أن المعتمد السامي كان يفكر في حمل الملك على رفضها في حين أعتبر الوطنيون استقالة الوزارة انتصارا لموقفهم من الأحداث السياسية التي كانت تتمخض البلاد بها يومئذ وخذلانا للسائرين في ركاب المعاهدة[٦].

أحدثت استقالة الوزارة حماسة قوية في صفوف الحزبين المتآخيين الوطني والنهضة فاستغلا الذكرى الأولى لارتقاء الملك فيصل عرش العراق في ٢٣آب١٩٢٢. فقررا توحيد مساعيهما للمطالبة بحقوق البلاد وإقامة مظاهر صاخبة في اليوم المذكور وحدث أثناء المظاهرة، أن أقبل المعتمد السامي بصحبة أفراد حاشيته ليقدم إلى الملك فيصل مراسيم التبريك بذكرى عيد تتويجه، فسمع منادي ينادي " ليسقط الانتداب، لتسقط إنكلترا " فبعث بإنذار شديد إلى رئيس الديوان الملكي طالبه فيه بمعاقبة المسؤولين عما قيل من أهانه، وإقالة فهمي المدرس-رئيس الأمناء- فقدم الأخير استقالته.

لقد استغلت دار الاعتماد هذه الحادثة للاقتصاص من الحركة الوطنية والتنكيل بقادتها تمهيدا لتمرير مخططاتها وفي مقدمتها إقرار المعاهدة العراقية- البريطانية وبالشكل والصيغة التي تريدها بريطانيا. وهكذا طالب المندوب السامي باعتقال المسؤولين عن التظاهرة. غير أن الملك رفض تنزيل العقوبة بهم، إذ أنه أصيب في هذه الأثناء بالتهاب الزائدة الدودية ورفض التوقيع على العقوبة[٧].

استغل المندوب السامي مرض الملك فلزم زمام السلطة بيده ووجه ضربة قوية للحركة الوطنية. فأبعد بعضهم إلى جزيرة هنجام وأغلق حزبي النهضة والوطني

---

(٥) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٩.
(٦) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٧١.
(٧) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول، بغداد، ١٩٩١، ص١١٠.

وعطل بعض الصحف الوطنية وأمر الطائرات البريطانية بقصف مضارب عدد من قبائل الفرات الأوسط ومنطقة ديالى، وسارع المندوب السامي من أجل إعادة الكيان للسلطة الحاكمة من جهة ولإرجاع شيء من الاحترام الشعبي لها فأوعز إلى رئيس الوزراء النقيب بتأليف حزب سياسي جديد وبالاتفاق مع "المس بيل" فتكون الحزب الحر العراقي في ٣أيلول ١٩٢٢، برئاسة أكبر أولاد النقيب "محمود النقيب" لتأييد مبادئ الوزارة النقيبية من عقد المعاهدة.

أما الملك فيصل فلم يكن بوسعه الوقوف بوجه إجراءات المندوب السامي وهو في بداية حياته السياسية في العراق، فوافق على إجراءاته التي أدت إلى تجميد الحركة الوطنية لنشاطها[٨].

عاودت الحركة الوطنية نشاطها بعد نشر وزارة النقيب الثانية لبنود المعاهدة والموافقة عليها وشرعت في إجراء انتخابات المجلس التأسيسي الأمر الذي دفع الحركة الوطنية إلى معارضتها ووجدت هذه الحركة تشجيعا من البلاط الذي ساهم في تأزيم الموقف على وزارة النقيب الثالثة، ومن بعدها وزارة عبد المحسن السعدون الأولى، ضمن المناورات البارعة للملك فيصل أن ينفض عن نفسه معارضته للنقيب أو السعدون، ويخرج إلى الساحة مناصرا لهما في الوقت الذي يعمل لأضعاف موقفهما في البلاد، ولذلك لم يحاول البلاط ثني البرلمان عن احتجاجاته والصحافة عن هجومها على قبول المعاهدة والسياسة البريطانية في العراق. بل أن البلاط أخذ يتذمر من تعذر الحصول على مرشح لرئاسة الوزارة بعد استقالة السعدون. ووضع قسط من اللوم على عاتق دار الاعتماد والسياسة البريطانية في زج البلاد إلى حالة عدم الاستقرار.

ولكن الملك فيصل شعر أخيرا إن محاولته بالسعي لنيل معاهدة مرضية تضمن للعراق استقلاله كما أشاعها الوطنيون لا يمكن تحقيقها، فقرر إبعاد الوطنيين من العملية بأي صورة من الصور، وساهم البلاط الملكي في إضعاف الحركة الوطنية. فقد قرر حزب النهضة أن يقف موقف المتفرج من الانتخابات، وأنشطر الحزب الوطني إلى شطرين قال أحدهما بوجوب مقاطعة الانتخابات وقال الأخر بوجوب الاشتراك فيها، مما أضعف الحزب بصورة عامة. وبذلك حقق البلاط هدفه أخيرا إذ تم تصديق المجلس التأسيسي على المعاهدة وبأغلبية ضئيلة في وزارة جعفر العسكري الثانية[٩].

هدأت الحياة السياسية في العراق، بعد أن تم المصادقة على المعاهدة وانتهت أعمال المجلس التأسيسي، وبادرت وزارة ياسين الهاشمي الأولى إلى القيام بانتخابات المجلس النيابي، وقد أتسمت تلك الانتخابات بمداخلات من قبل البلاط والوزارة.

---

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، ج١، ١٩٨٨، ص١٢٤.
(٩) كاظم نعمة، الملك فيصل الأول، ط٢، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٣٩.

عاودت الأحزاب السياسية نشاطها في عهد وزارة السعدون الثانية، فتألف حزبان سياسيان أحدهما هو حزب التقدم الذي شكله السعدون ليشد أزر وزارته في تمشية اللوائح القانونية ونحوها. وقد أختار لعضويته عددا من النواب الذين كانوا يؤمنون مثله بضرورة التعاون بين العراق وبريطانيا. أما الحزب الأخر فهو حزب الشعب الذي أسسه ياسين الهاشمي وهو حزب معارض لحزب التقدم وتقوم سياسته على أساس "خذ و طالب"[١٠].

برزت في عهد وزارة السعدون الثانية مسألة المفاوضات مع بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٢٢، في وقت كان حزب التقدم مؤيدا لسياسية الحكومة بينما حزب الشعب معارضا لها. أما البلاط فقد كان على اتصال بهذين الحزبين عن طريق بعض أعضائهما، اللذين كانا يقدمان المعلومات للبلاط عن نشاطهما أولا بأول[١١]. أما الملك فقد كان يتوجس خيفة من أتساع نفوذ السعدون لدى دار الاعتماد البريطاني، كما أنه لم يسمح لمعارضة ياسين الهاشمي أن تحوله إلى زعيما وطنيا شعبيا بحيث تطفي شخصيته على شخصية الملك فيصل.

وفي ضوء هذه الأوضاع ارتئ البلاط أن يبحث عن شخصية قوية يستطيع استخدامها للوقوف بوجه هذين السياسيين العتيدين، وهنا جاء الاختيار على رشيد عالي الكيلاني رئيس أول مجلس نيابي في العراق، هذا المنصب الحساس الذي يستطيع البلاط من خلاله تمرير سياسته داخل المجلس فقام صفوت العوا ناضر الخزينة الخاصة بتقديم رئيس المجلس إلى الملك، وأقام بينهم جسور صلات قوية جلبت انتباه توفيق السويدي فقال:"**قربة البلاط، قرب رشيد ضد ياسين والسعدون، وأخذ يستشيره وهو صاحب المعلومات والد وؤب على العمل.....**". كما أثارت تلك العلاقة انتباه البريطانيين، فتحدثوا عن الولاء الذي لا يقبل النقاش الذي يكنه رشيد عالي للملك فيصل[١٢].

ومهما يكن من أمر هذه العلاقة، فأن الملك فيصل ومن أجل تحجيم نفوذ السعدون والهاشمي وحزبيهما اللذين ألتف حولهما الكثير من شيوخ القبائل، أوصى على ما يبدو لرشيد عالي بتأليف كتلة الوسط بين الحزبين المتنافسين ولتنفيذ سياسة البلاط في مجلس النواب، وفعلا ضمت هذه الكتلة عددا من شيوخ القبائل ونواب المجلس وساهمت في تنفيذ سياسة البلاط ومنها إمرار معاهدة ١٩٢٦داخل المجلس

---

(١٠) للتفاصيل عن منهاج الحزبين أنظر: عبد الرزاق الحسني، الأحزاب السياسية العراقية، ط١، بيروت، ١٩٨٠.

(١١).Air, 3-265-4583,I-8d-35,June6, 1927

(١٢) توفيق السويدي، مخطوطة وجوه عراقية محفوظة لدى خيري العمري.

F.O.,371-12260-4022,Note on the 1927, p.

وبصورة مستعجلة وسرية ودون مناقشة. وساهمت أيضا في عملية انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب في تشرين الثاني ١٩٢٦، حيث نفذت منها ما أراد البلاط في تحجيم نفوذ السعدون، الأمر الذي عبر عنه توفيق السويدي خير تعبير حين قال:"أصبح رشيد والبلاط في موضع والسعدون وحكمت سليمان في موضع أخر فتمادت القوى في انتخاب رئيس لمجلس النواب، وبذل البلاط جهده لإقناع النواب بانتخاب رشيد عالي...نكاية بالسعدون".

وعلى الرغم من أن السعدون قد أجتمع بأنصاره من حزب التقدم طالبا منهم دعم نرشح حزب التقدم حكمت سليمان، إلا أنهم ساندوا رشيد عالي بضغط من الملك فيصل، ،وخرجوا بعد انتخابه يهتفون بحياة الملك فيصل، الأمر الذي اغضب السعدون ودفعه إلى الاستقالة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦[١٣].

أما المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس فقد كتب تقريرا إلى حكومته مؤكدا أن الملك كان وراء تلك النتيجة، إذ أنه أظهر دعما للمعارضة، كما أنه مارس ضغطا على ممثلي الأحزاب في المجلس من أجل انتخاب رشيد عالي، وأشتكى هنري دوبس من أن الملك قبل استقالة السعدون دون أن يخبره وعندما استوضح منه السبب رفض بيان الأسباب أو أعطاء المبررات التي سمحت بانتخاب رشيد عالي الكيلاني، ولم يكتف المعتمد السامي بذلك بل طلب من الملك فيصل حل مجلس النواب، ألا أن الملك رفض ذلك الاقتراح متذرعا بأن مثل ذلك العمل سيجلب أسوأ النتائج بالنسبة إلى المستقبل. وأقترح استدعاء جعفر العسكري لتأليف وزارة ائتلافية يدخل فيها رؤساء الأحزاب تمهيدا لتفتيت الحياة الحزبية وشخصيات هذه الأحزاب، لكي تبقى شخصية الملك فيصل هي القيادة وهي الموجه السياسي الوحيد في البلد[١٤].

وفي ضوء كل ما تقدم يغدو بالإمكان القول أن الأحزاب السياسية الرئيسية وهي حزب التقدم والشعب والوسط تميزت بالضعف العام والتفكك وغالبا ما يترك العضو الحزب الذي فقد السلطة لينتقل إلى غيره، كما أن رؤساء هذه الأحزاب لم يتمسكوا بالقيود الحزبية، ولم يكونوا سائرين على مبدأ واحد، بل تتغير تصريحاتهم وتتناقض شعاراتهم بتغير الظروف والمصالح الشخصية، ولم يكن الحزب الوطني الذي أعيد تشكيله عام ١٩٢٨ بأحسن حالا من بقية الأحزاب، وينبغي أن لا ننسى دور البلاط الملكي في تفتيت هذه الأحزاب وأضعافها.

ومن المهم أن نشير هنا أن نشاط هذه الأحزاب قد تركز حول موقفها من أهم قضية عراقية تشغل بال العراقيين -آنذاك- ألا وهي العلاقات مع بريطانيا. فقد شهدت الفترة من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٠ مفاوضات صعبة مع الجانب البريطاني لعقد

---

(١٣) قيس جواد الغريري، المصدر السابق، ص ص٥٦-٥٧.
(١٤) فاروق صالح العمر، المصدر، ص ١٧٧.

معاهدة جديدة، وقد لعب البلاط الملكي دورا كبيرا في تأجيج الموقف الوطني وإشراك الحركة الوطنية في عملية المفاوضات باعتراف البريطانيين أنفسهم.

ومن المفيد بمكان أن نلحظ أن البلاط كان يميل إلى حكومة سعدونية كلما تأزمت العلاقات العراقية- البريطانية. بينما كان الوطنيون يساندون السعدون عندما يتجاوب مع مشاعرهم. وهكذا وجد السعدون نفسه وحيدا بين عدة قوى تضغط عليه الحركة الوطنية من جهة، ودار الاعتماد البريطاني من جهة أخرى. فالأولى ذهبت إلى الظن أن السعدون كان على استعداد للتعاون مع دار الاعتماد وأنه أنصاع وراء طموحاته السياسية بينما كانت الأخيرة تعاتبه على تصريحاته المتشددة ضد بريطانيا وسياستها في العراق[١٥].

دفعت تلك العوامل السعدون إلى الانتحار، وكان لانتحاره أثرا كبيرا في حدوث أزمة وزارية أوصلت المفاوضات مع بريطانيا إلى طريق مسدود، وأدت إلى خروج مظاهرات في بغداد يوم ٢١ آذار ١٩٣٠ تطالب بالاستقلال التام. الأمر الذي دفع البلاط إلى التدخل حتى لا يفلت زمام الأمور من يده ويحد من قدرته على المناورة والمساومة بحرية أكبر، فأخذ يعمل على تحجيم المعارضة الوطنية وكان الشخص المطلوب من هذه الظروف هو نوري السعيد الذي حظي بتأييد البلاط ودار الاعتماد ليعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا.

عقد نوري السعيد بعد مفاوضات سرية معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا بعد أن جاء بمجلس نيابي مطيع للوزارة صادق على هذه المعاهدة في وقت اتجهت المعارضة الوطنية إلى تأليف حزب سياسي جديد هو حزب الإخاء الوطني برئاسة رشيد عالي وياسين الهاشمي عام ١٩٣٠ ليتعاون ويتآخى مع الحزب الوطني للوقوف بوجه حزب العهد العراقي الذي شكله نوري السعيد وجعل له الأكثرية في مجلس النواب[١٦].

ومن جانبهم قام ممثلي الحزبين المتآخيين رشيد عالي وياسين الهاشمي وجعفر أبو ألتمن بزيارة منطقة الفرات الأوسط وجنوب العراق وعقدوا المؤتمرات القبلية، وابرقوا إلى الملك فيصل البرقيات محتجين فيها على تصرفات رجال الإدارة والأمن في المناطق التي زاروها والتمسوا من الملك عدم تصديق المعاهدة.

وغني عن القول، أن الملك فيصل كان على اتصال مباشر بأقطاب المعارضة يشجعهم حتى أن زعيم حزب الإخاء رشيد عالي كان بمثابة مستشار له ووصل التقارب بينهم إلى درجة حتى قيل أن الملك فيصل كان الرئيس الفعلي لحزب الإخاء فترة تولي رشيد عالي رئاسته. ويعزى توفيق السويدي قوة تلك العلاقة إلى أن رشيد

---

(١٥) كاظم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(١٦) للتفاصيل عن منهاج هذه الأحزاب راجع: فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢٤.

عالي كان يطمئن الملك فيصل بأن سياسته معتدلة منصبه على التوفيق بين المقتضيات البريطانية ومصلحة العراق[١٧].

وعموما يمكن القول أن البلاط الملكي لم يسمح لحزب الإخاء أن يأخذ حجما أكبر من حجمه على الصعيد الشعبي، فاختار الملك أحد أكبر زعمائه رشيد عالي لرئاسة البلاط الملكي، وبذلك بدأت عملية تفتيت الحزب على حد قول طه الهاشمي، كما أن الهدف الأخر للبلاط كان النيل من نوري السعيد الذي زاد نفوذه اتساعا باعتراف البريطانيين أنفسهم[١٨]. وفعلا أثمر وجود رشيد عال في البلاط الملكي إلى أبعاد نوري السعيد عن الحكم ومجيء حزب الإخاء إلى السلطة، ولكي لا ينفرد حزب الإخاء وحده في السلطة حرص البلاط على إشراك العناصر المؤيدة له من بقايا حزب العهد العراقي، لكي يستطيع أن ينفذ إلى داخل الوزارة ويحافظ على مبدأ "التوازن بين الساسة"، لذلك جمعت الوزارة النقيضين أشد أنصار المعاهدة وأشد المعارضين لها.

موقف البلاط الملكي من الأحزاب السياسية في عهد الملك غازي.

توفي الملك فيصل في٨ أيلول ١٩٣٣ على حين غرة في سويسرا، وفي ظروف غامضة أثارت التأمل والحدس. كما أحدث غيابه المفاجئ فراغا كبيرا في السياسة العراقية، لم تكن البلاد مهيأة لملئه. وجاء بعده ولده الأمير غازي، الذي توج ملكا وكان لصغر سنه وقلة تجربته، فضلا عن محدودية ذكائه أثر في تسابق معظم الساسة لاحتوائه. وأشتد التنافس بينهم لإدارة رئاسة البلاط من أجل ممارسة تأثيرهم في الملك الشاب.

ويعد علي جودت الأيوبي أول من حقق ذلك. إذ وصف معاون رئيس الديوان الملكي واقع هذه المؤسسة-آنذاك- بقوله"أن الملك غازي كان ضعيفا وبعيدا عن الاهتمام بشؤون الدولة، وأصبحت السلطة بيد رئيس الديوان الملكي الأيوبي، الذي كان صاحب الحظوة الأولى والحائز على ثقة الملك". فاستطاع الأيوبي من خلال منصبه أن يهيمن على الملك في وقت كان شيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء في وزارته الثانية، وعندما طلب الأخير حل مجلس النواب ليسيطر عليه حزب الإخاء، نصح الأيوبي الملك بعدم حله، فأدى ذلك إلى استقالة أقوى وزارة عراقية كانت البلاد بحاجة إليها في تلك الفترة[١٩].

والأكثر من هذا دفع الأيوبي الملك غازي على تكليف صديقه الحميم جميل المدفعي لرئاسة الوزارة، ولم يكن المدفعي بالشخصية القوية القادرة في تلك الظروف

---

(١٧) قيس جواد الغريري، المصدر السابق، ص ص ٨٠-٨٢.

(١٨) طه الهاشمي، المصدر السابق ط١، ص٦٣.

F.O, 371-16049-6061, 96637-32, July 30, 1932

(١٩) خير الدين العمري، مقدمات ونتائج، مطبوع بالآلة الكاتبة، ج٢، ص٢٢.

القلقة على الصمود بوجه العواصف السياسية التي سرعان ما جرفتها بسرعة. وجاء الأيوبي إلى رئاسة الوزارة في ٢٧ آب١٩٣٤. فأحتفظ لنفسه بالمناصب الرئيسية الثلاث في الدولة العراقية-آنذاك- وهي رئاسة الوزراء ووكالة وزارة الداخلية فضلا عن ذلك رئاسة الديوان الملكي، فكان يقضي في كل منصب ساعتين يوميا. وبذلك صار الملك والبلاط مسايرا للوزارة بحكم خضوع الاثنين لرئيس واحد، بينما كان في عهد الملك فيصل ندا لها ينفذ إلى داخلها ويسقطها عند الضرورة. والانكى من ذلك، ولكي يسيطر الأيوبي على أخر مؤسسة يمكن أن تهدد مركزه القوي ممثلة بمجلس النواب. أقنع الملك غازي بحله وأجرى انتخابات كان التزوير فيها كبيرا جدا. وجاء بمجلس ضم جماعته من حزب جديد ألفه أطلق عليه حزب الوحدة الوطنية، ووزع بعض كراسي المجلس على بعض أصحاب الصحف المحلية ليمنع انتقاداتهم لوزارته، فصار هذا المجلس ليس فقط يسير في فلك الوزارة، وإنما أيضا ضم كثير من الشخصيات غير المعروفة والمؤثرة على الصعيد السياسي والاجتماعي. وأبعد عنه بعض كبار الساسة وشيوخ القبائل[٢٠]، وبذلك أنهار مبدأ "التوازن بين الساسة" الذي كان الملك فيصل حريص عليه، وأخذ الصراع بين الساسة على كراسي الحكم يأخذ منحني جديدا.

جاءت المعارضة الأولى والقوية لوزارة الأيوبي من نوري السعيد الذي أدرك ضرورة الحد من تأثير وسيطرة الأيوبي على الملك، وذلك بأبعاده عن رئاسة الديوان الملكي وتعيين صهره جعفر العسكري بدلا عنه إلا أن محاولته فشلت. ثم واجه الأيوبي معارضة أكثر قوة من أعضاء مجلس الأعيان، الذي صار"خلية نحل" تلسع الوزارة بانتقاداته وكثفت الصحف المعارضة حملتها ضد الحكومة، التي لم يسلم الملك منها أيضا فقد حملته جماعة الأهالي القسط الأكبر من مسؤولية سوء الأوضاع، وذلك عن طريق مناشير وزعتها في ١٨أيلول ١٩٣٤، فاضطرت الحكومة إلى ألقاء القبض على بعض المتهمين ومنهم عبد القادر إسماعيل محرر جريدة الأهالي وحكمت عليهم بالسجن لمدة سنة[٢١].

وأخيرا وبعد فشل تلك الوسائل في إسقاط الوزارة اتجه حزب الإخاء إلى قبائل الفرات الأوسط، تلك القبائل التي ارتبط معظم الساسة معها بعلاقات مصلحيه زادت أهميتها بعد وفاة الملك فيصل على اعتبار أنها كانت أحدى مراكز القوى في الدولة العراقية -آنذاك- وهي وحدها القادرة على ملء الفراغ في الحياة السياسية.

فتحركت هذه القبائل ضد الوزارة. بينما حاول الملك امتصاص نقمة المعارضة بإبعاد الأيوبي عن رئاسة البلاط وتعيين رستم حيدر بدله في ٢٦ تشرين الثاني

---

(٢٠) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٢١) F.O., 371-17871, 10-10-1934, No. 596. P.R.O.P,238.

١٩٣٥، غير أن محاولته هذه جاءت بعد فوات الأوان. فقد استمرت القبائل بحركاتها المسلحة حتى استطاعت إسقاط وزارة الأيوبي ومن ثم وزارة المدفعي الثالثة.

وغني عن القول أن سلطة البلاط الملكي استمرت في التدهور حتى في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية، التي أعقبت وزارة المدفعي الثالثة في ١٧ آذار ١٩٣٥. فقد ثبت من تشكيلة هذه الوزارة تدهور سلطة الملك حين فرض الاخائيون عليه قبول الأمر الواقع بإسناد حقيبة وزارة الداخلية إلى رشيد عالي رغم المعارضة لهذا الاختيار.

والأكثر من هذا أتجه ياسين الهاشمي إلى الحكم الدكتاتوري فحل المجلس النيابي وألغى الأحزاب السياسية بهدف دمجها في هيئة واحدة. وصفى الصحف المعارضة ولاحق أنشطة جماعة الأهالي وذوي الاتجاهات اليسارية وفصلهم من دوائر الدولة[٢٢]. وعلى أثر ذلك توجهت المعارضة لبث شكواها إلى البلاط الملكي الذي كان أضعف من أن يعمل لها شيئا رغم عودة رستم حيدر إلى رئاسته. إلا أن عدم انسجامه مع الملك غازي جعلته لا يستطيع أن يضع حدا لضعف هذه المؤسسة وتدهورها رغم خبرته الطويلة فيها. وبهذا الصدد قال عبد الكريم الأزري:

"كان المالك لا يهتم بنصائح رستم، ولا يحفل بها مثلما كان يحفل بالأيوبي فقد استثقل رستم بسبب رزانة طبعه في حين تجاوب مع الأيوبي لأنه كان يشعر بأنه يمتلك سلطة عليه".

وجاء فرار الأميرة "عزة" أخت الملك غازي مع خادم يوناني ليزيد أوضاع هذه المؤسسة سوءا بعد سوء، فأستغل الهاشمي ذلك وأبعد عن البلاط العناصر التي لا يرغب فيها في محاولة لشل حركة الملك. فأصدر قانون الأسرة الملكيه رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦، الذي حاول فيه مشاركة الملك في بعض الصلاحيات الملكية، ووضع ياسين الهاشمي الملك تحت المراقبة من قبل البلاط، وجرده عن كل صلاحياته بل وفكر بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية[٢٣].

وإزاء كل ذلك لم تجد المعارضة بدا من استخدام نفس السلاح الذي أسقط الوزارات السابقة، وذلك بتحريك القبائل ضد وزارة الهاشمي. إلا أن هذه الوزارة استطاعت سحق هذه الحركات بقوة الجيش العراقي، الذي ظهر لأول مرة كقوة جديدة وخطيرة في الميدان يحسب لها حسابا فاتجهت المعارضة السياسية إلى هذه القوة التي غاب تأثير البلاط عليها، فأستطاع حكمت سليمان الذي لم يحصل على منصب في وزارة الهاشمي من أقناع رئيس أركان الجيش بكر صدقي للقيام بأول انقلاب عسكري في العراق أطاح بوزارة الهاشمي.

---

(٢٢) د. ك. و، البلاط الملكي، ف/ ١٧، ١٥٣٤-٣١١، المطبوعات وثيقة رقم(٢٢).
(٢٣) لطفي جعفر فرج، الملك غازي، بغداد، ١٩٨٧، ص ص١٠٦-١٢٠.

وكما يبدو من بعض الوثائق، فأن البلاط الملكي لم يكن أحسن حالا في عهد بكر صدقي منه في عهد الهاشمي. فقد قام بكر صدقي بفصل عدد كبير من موظفي البلاط، حتى أضطر رئيسه رستم حيدر إلى الهرب خارج العراق خوفا من الاغتيال، ووضع مكانه جميل الوادي. وأحاط بالملك بشبكة من الجواسيس تمنعه من الاتصال بأحد[٢٤]، وبذلك تلاشى نفوذ البلاط الملكي كقوة فعالة وموجه في السياسة العراقية وانتقل مركز النفوذ إلى رئيس الوزراء ومن ثم إلى رئيس أركان الجيش كما ظهر واضحا في عهد بكر صدقي.

ولم تضع نهاية بكر صدقي حدا لضعف البلاط أمام الوزارة والجيش فقد حذا جميل المدفعي عام ١٩٣٧ حذو زملائه من الساسة في محاولة السيطرة على البلاط. فأجرى تنقلات بين موظفي البلاط وعين رشيد الخوجة رئيسا لهذه المؤسسة رغم معارضة الملك غازي الذي أراد تعيين الدكتور عبد الله الدملوجي بدله. وأصدرت وزارة جميل المدفعي قرار بتأليف مجلس عرش لإبداء المشورة للملك الشاب. إلا أن هذا القرار لم ينفذ لاعتراض وزارة العدل وناجي السويدي عليه، إذ أعتبره منافيا للدستور[٢٥]. اما الجيش فقد أطاح ضباطه القوميين ببكر صدقي دون علم البلاط ورغما عنه، ثم اسقطوا وزارة المدفعي، وجاءوا بنوري السعيد إلى الحكم رغم معارضة الملك غازي أيضا.

عموما يمكن القول أن بداية عهد الملك غازي شهد غياب تأثير البلاط عن كل القوى البارزة في الحياة السياسية كالأحزاب والبرلمان والقبائل والجيش. ولكن الملك غازي شيئا فشيئا بدأ يقيم علاقات قوية مع بعض القوى الوطنية والقومية، كنادي المثنى الذي شجع الملك نشاطه ووضع إذاعة قصر الزهور في بلاطه لخدمة أهداف النادي وإذاعة خطبه.

ووصل تأثير البلاط الملكي إلى ذروته عام ١٩٣٩، عندما أصبح رشيد عالي رئيسا له. فأرجع فعالية هذه المؤسسة، وبدأ الملك عن طريق رئيس بلاطه بإقامة علاقات أكثر قوة مع بعض رؤساء القبائل وقادة الجيش والقوى الوطنية. وشجع الكيلاني الملك على أن يكون العامل المؤثر والمسيطر في سياسة البلاد، كما وحث الملك على المطالبة بالكويت التي كانت خاضعة للحماية البريطانية. خاصة وأن رشيد عالي قد أرتبط بعلاقات قوية مع بعض رجالات الكويت ومنهم عبد الله الحاج صقر. وفتح أبواب البلاط أيضا للكثير من رجالات سوريا وفلسطين وشجعهم على تحرير بلادهم

---

(٢٤) العراق في الوثائق البريطانية، وثيقة رقم (١٠٨)، ص ٤٢٤.

(٢٥) د. ك. و، البلاط الملكي، ط/١/٥/٦-٣١١، وثيقة رقم(٦) والملفة ٦-٣١١، الوثائق رقم ١٢٩، ١٣٣.

من الاحتلال الاجنبي[٢٦]، ومن الطبيعي أن هذه الروح الجديدة للملك غازي في توجهه القومي ومطالبته بالكويت، وفي تحول البلاط الملكي عبر إذاعة قصر الزهور إلى واجهة إعلامية كبيرة تهاجم بريطانيا وسياستها في المنطقة، فضلا عن تحدي الملك لكبار الساسة، الذين أرتبطت مصالحهم مع بريطانيا من أمثال نوري السعيد، الذي فرضت وزارته عليه فرضا عام ١٩٣٩. كل ذلك زاد من نقمة البريطانيين عليه. الذين لم يقتصر رد فعلهم على الاحتجاجات التي قدموها، بل وأصبحوا أكثر قناعة من السابق على ضرورة التخلص من الملك غازي[٢٧]. الذي سرعان ما لقي مصرعه وبصورة غامضة في نيسان ١٩٣٩.

---

[٢٦] H. Batatu, Old Social classes and the revolutionary Movements of Iraq, 1978, p.208.

[٢٧] F.O., 371-23700-E939, No. 35-34-9-39, January 25, 1939. M. Peterson, North sides of the Curtain, London, 1950, p.151.